الشبهة الخامسة

حرق كتب الحديث ؟!

رددت الصحف والمجلات فى الآونة الأخيرة هذه الشبهة كثيرا، فى مقالات لزنادقة العصر، الكارهين لما أنزل الله وما قال رسوله.

كما رددها بعضهم فى كتب وضعوها خصيصًا لنسف السنة النبوية من الوجود. ثم أحاطوها بهالة جوفاء من التهويل، حتى ليخيل لقارئ مقالاتهم وكتبهم أن دخان الحرائق التى اشتعلت فى كتب الحديث كاد يحجب ضوء الشمس، وأن رائحته ما تزال تزكم الأنوف.

ومبالغة فى التهويل ادعوا إشعال هذه الحرائق فى ثلاثة أعصر شديدة الحساسية فى الإسلام.

- عصر النبى نفسه ﷺ ؟
- عصر الصديق أبى بكر رضى الله عنه؟
- عصر الفاروق عمر بن الخطاب رضى الله عنه؟

إنهم يريدون أن يوهموا العامة أن التمسك بالسنة والإيمان والعمل بأحاديث ذى الخلق العظيم، إنما هو بدعة وضلالة ليست من الدين فى شئ، وإذا كان حرق كتب الحديث قد حدث فى عصر النبوة، وعصرى صاحبيه الجليلين أبى بكر وعمر، فماذا تنتظر الأمة – الآن – من بقاء البخارى ومسلم وسائر كتب الحديث إلا خيبة الرجاء؟ إنهم يهيبون بالأمة أن تشعل الحرائق من جديد فى ما يعرف بـ« كتب الحديث » لتنجو من الضلال والضياع الذى هى فيه.

بل يرى بعضهم أن إيمان الأمة بالحديث النبوى والعمل به، واعتباره مصدراً للتشريع هو التحول الخطير الذى نُكبت بسببه الأمة، وأن القرآن كان قد تنبأ به وأعلنه فى قوله تعالى:

﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا ﴾ [آل عمران: ١٤٤]

تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

هذه الشبهة مبالغ فيها من قبل الذين يروجون لها الآن، بل هى أقوال مذكورة على عواهنها لا تثبت أمام النقد.

وأشهرها، بل وأقواها الواقعة المنسوبة إلى أبى بكر الصديق رضى الله عنه. فقد ذكرها الإمام الذهبى فى كتابه [تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٥] مع سند طويل لها نقله الحاكم، والقصة بتمامها مع حذف السند، جاء فيها:

«قالت عائشة: جمع أبى الحديث عن رسول الله ﷺ، وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلته يتقلب كثيراً. فغمنى فقلت: أتتقلب لشكوى أو لشئ بلغك؟فلما أصبح قال: أى بنية، هلمى الأحاديث التى عندك فجئته بها، فدعا بنار فأحرقها؟ فقلت: لم أحرقتها؟ قال: خشيت أن أموت وهى عندى فيكون فيها أحاديث عنها رجل ائتمنته ووثقت [فيه] ولم يكن كما حدثنى، فأكون قد نقلت ذاك».

هذه هى القصة، والإمام الذهبى من عادته فى هذا الكتاب أن يسرد الأقوال دون التعليق عليها، ولكنه علق على هذه الرواية بقوله: «فهذا لا يصح، والله أعلم».

والذهبى إمام لا يشق له غبار فى علوم الحديث ونقده وعبارته هذه ذات دلالة قاطعة على شكه في صحة هذه الرواية.

أما نحن فنرى صحتها وعدم صحتها سواء فى أنها تخلو من الغرض الذى أراده منها زنادقة العصر، وأعداء سنة صاحب المقام المحمود.

هم يريدون منها أن أبا بكر رضى الله عنه أحرق ما عنده من أحاديث باعتبارها زيادة في الدين لم يأذن الله بها، أو – على الأقل – لعدم الثقة فى رواة الأحاديث جميعًا. وما دام أبو بكر – مع صحبته وقرب عهده بالرسول قد

تشكك إلي هذا الحد فى بطلان الرواية عنه ، فما بال الأمة فى عصر «العولمة» تحتفظ بهذه الأحاديث ؟ أليس لهم فى صنع أبى بكر أسوة حسنة ؟ أم هى الآن ادرى بالسنة من أبى بكر رفيق النبى في الغار ، وصاحبه الذى ما كان يمر يوم دون أن يراه ويسمعه ؟!

إن هذه القصة على فرض صحتها ليس فيها دليل على ما أرادوه منها :

فأبو بكر رضي الله عنه تردد فى صدق الذى أملى عليه مجموعة الأحاديث، فسارع – احتياطا – إلى إعدامها بالحرق ، حتى لا ينشر بين الناس أحاديث لم يتثبت كل التثبت من صدق صدورها عن رسول الله ﷺ .

إنه لم يحرقها – إن كان حقا قد حرقها – لأنها ليست من الدين كما يدعى منكرو السنة .

ولم يحرقها لعدم الثقة فى رواة الأحاديث كلهم كما يروج الآن منكرو السنة الأغبياء.

وإنما حرقها لتردده فى صدق راوٍ واحدٍ ، هو الذى أملى عليه تلك الأحاديث .

وأبو بكر – مع هذا – لم يتهم من روى له تلك الأحاديث بالكذب عن رسول الله متعمداً ، لأنه صحابى ، والصحابة كلهم عدول بشهادة القرآن نفسه ، وإنما هناك أسباب أخرى ، مثل النسيان ، وعدم الضبط ، والسهو والغفلة وهى كلها أسباب تحمل أصحاب الورع والتقوى من أمثال أبي بكر على دقة التحرى ، وترك ما يريب إلي ما لا يريب .

إن الحق قريب من طلابه المخلصين له ، ولكن العناد يورد صاحبه المهالك . وأولى الناس وأقربهم من الهلاك المعاندون .

* * *